

Distr.: General
6 November 2003
Arabic
Original: Arabic/English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون
البند ٧٣ (ف) من جدول الأعمال المؤقت
نزع السلاح العام الكامل: الشفافية في مجال التسليح

سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية

تقرير الأمين العام

إضافة*

المحتويات

الصفحة

٢	ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
٢	ألف - جدول تجميعي للردود الواردة من الحكومات
٣	المرفق الآراء الواردة من الحكومات وفقا للفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية العامة ٥٧/٥٧

* وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.



ثانيا - المعلومات الواردة من الحكومات
ألف - جدول تجميعي للردود الواردة من الحكومات^(١)

الدولة	بيانات عن الصادرات	بيانات عن الواردات	تفسير مقدم في المذكرة الشفوية	معلومات أساسية
غرينادا	لا يوجد	لا يوجد		لا
موريشيوس	لا يوجد	لا يوجد		لا
ناميبيا	لا يوجد	لا يوجد		لا

(١) بتسلم الردود الواردة من غرينادا وموريشيوس وناميبيا، يصل عدد الردود الواردة من الحكومات إلى ١١٨ رداً.

الآراء الواردة من الحكومات وفقاً للفقرة ٤ (أ) من قرار الجمعية
العامة ٧٥/٥٧
الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالانكليزية]

[١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣]

يُطلب في القرار ٧٥/٥٧ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن توافي الأمين العام بآرائها بشأن التشغيل المتواصل للسجل وزيادة تطويره وبشأن تدابير الشفافية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل.

وما زالت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتبر الشفافية في مجال التسلح أداة هامة في بناء الثقة والأمن بين الدول. ويمثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية تدبيراً هاماً وملموساً في هذا الصدد.

ويتيح السجل بيانات عن عمليات التداول على الصعيد الدولي للأسلحة من الفئات التقليدية التي يمكن أن تزعم الاستقرار متى تكدست على نحو مفرط. وهو يسمح بتعزيز الشفافية وبناء الثقة وزيادة التفاهم بين الدول. والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بكفالة المشاركة على أوسع نطاق ممكن في السجل وبتحسين فعاليته. وفي هذا السياق، أظهرت اتصالات الاتحاد بدول غير مشاركة، في إطار جهوده الرامية إلى دعم تأمين المشاركة على نطاق أوسع، أن عدم المشاركة ناجم عن عدم الموافقة على المفهوم الوارد في السجل، إلا في حالات استثنائية.

وتهيب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم بيانات للسجل مباشرة، بما في ذلك التقارير "التي تفيد بعدم وجود ما يبلغ عنه". وهي ترى أيضاً أن إدراج بيانات بشأن المخزونات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني يجعل السجل أكثر اكتمالاً.

وترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بجميع الجهود الرامية إلى زيادة تعزيز دور السجل في ميدان مراقبة الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، ترحب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمبادرة التي اتخذتها إدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة، إلى جانب ألمانيا وكندا واليابان وهولندا، لتنظيم حلقات دراسية إقليمية ودون إقليمية في عام ٢٠٠٢

عن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ونظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وقد سُر أعضاء الاتحاد في هذا السياق لنجاح حلقات العمل دون الإقليمية التي عُقدت حتى الآن في غانا وناميبيا وبيرو واندونيسيا. فقد أتاحت تلك الحلقات فرصة ممتازة لإيضاح الغرض من هذه الأدوات التي تستعين بها الأمم المتحدة لتحقيق الشفافية في مجال التسلح وما لها من أهمية.

وفي عام ٢٠٠٢، احتُفل بمرور عشر سنوات على إنشاء السجل. وترى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن الوقت حان لزيادة تطوير السجل وتعميقه. وقد عقد فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية اجتماعا في تموز/يوليه عام ٢٠٠٣. ويبحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول رسميا على دعم التوصيات الموضوعية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الحكوميين، وذلك تيسيرا لإحراز تقدم كبير من شأنه تحسين السجل وجعله أكثر اكتمالا.

وتتفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على ما للشفافية في مجال التسلح من أهمية وعلى لزوم وضع تدابير هادفة إلى تعزيز تلك الشفافية. بيد أنها تود أن تشير إلى ضرورة التمييز بين التدابير المتخذة في ميدان الأسلحة التقليدية والتدابير الرامية إلى زيادة الشفافية في ميدان أسلحة الدمار الشامل. وإلا فإن انعدام هذا التمييز سيؤثر سلبا على مقومات بقاء السجل، وسيعوق زيادة المشاركة والشفافية.

وستواصل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من جهتها المشاركة بنشاط في كل المنتديات المناسبة، لمناقشة تدابير الشفافية التي يمكن أن تساهم في زيادة الثقة وتحقيق مزيد من الأمن لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بالتشغيل الفعال للسجل وبزيادة تطويره وتهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تقدم البيانات والمعلومات المطلوبة.

جامعة الدول العربية

[الأصل: بالعربية]

[١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣]

تود الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن تؤكد من جديد موقفها، الذي أعربت عنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بشأن الشفافية في التسلح، لا سيما فيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (A/56/257/Add.1، المرفق)، على النحو التالي:

منذ بضع سنين مضت وأعضاء جامعة الدول العربية يعربون عن آرائهم فيما يتعلق بكامل مسألة الشفافية في مجال التسلح، متشبهين والجامعة بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. هذه الآراء واضحة وثابتة وتقوم على توجه عام فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح الدولية وعلى توجه خاص يحدده الطابع المتميز للحالة في الشرق الأوسط. وتبين النقاط الواردة أدناه الموقف العربي في هذا الصدد.

تدافع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن الشفافية في التسلح بوصفها وسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وترى أن أي آلية للشفافية يراد لها النجاح يجب أن تسترشد ببعض المبادئ الأساسية وهي: يجب أن تكون متوازنة، شفافة وغير تمييزية، ويجب أن تعزز أمن جميع الدول على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وفقا للقانون الدولي.

يشكل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية أول محاولة يقوم بها المجتمع الدولي في وقت متأخر جدا لمعالجة قضية الشفافية على الصعيد العالمي. وإن كان لا يمكن التشكيك في القيمة المحتملة للسجل بوصفه تدبيرا عالميا لبناء الثقة وآلية للإنذار المبكر، يواجه السجل عددا من المشاكل. يتجلى أكبرها في إصرار حوالي نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الامتناع عن تقديم بيانات إلى السجل.

وفي هذا السياق، ترى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، أنه وبالرغم من التطور الضئيل الذي أوصى به فريق الخبراء الحكوميين لهذا العام، فإن مشاغل الدول العربية لا زالت قائمة وترى وجوب توسيع نطاق السجل، لا سيما أن تجربة السنوات الماضية أثبتت أن السجل، المنحصر في سبع فئات من الأسلحة التقليدية، لن يجلب مشاركة على الصعيد العالمي. وهناك دول عديدة، منها دول أعضاء في جامعة الدول العربية، لا ترى أن السجل يلبى بالقدر الكافي احتياجاتها الأمنية، نظرا لنطاقه المحدود حاليا. لذا فإن مجال السجل في المستقبل يتوقف على رغبة الأعضاء في المجتمع الدولي في نهج الشفافية بقدر أكبر وبناء مزيد من الثقة. ورأينا، كما يرى القرار المؤسس للسجل (قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، أن توسيع نطاق السجل ليشمل بيانات بشأن الأسلحة التقليدية المتطورة، بشأن أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وبشأن التكنولوجيا المتطورة ذات التطبيقات العسكرية سيجعل من السجل وسيلة أكثر توازنا، وشمولية، وأقل تمييزا من شأنها جلب عدد أكبر من المشاركين بصورة منتظمة.

إن منطقة الشرق الأوسط تشكل حالة خاصة في هذا السياق، حالة يعد فيها الاختلال النوعي في الأسلحة مدهشا، ولا يمكن فيها تحقيق الشفافية والثقة إلا إذا تم ذلك بصورة متوازنة وشاملة. وإن تطبيق مبدأ الشفافية في منطقة الشرق الأوسط على سبع فئات

من الأسلحة التقليدية مع تجاهل الأسلحة الأكثر تطورا وتعقيدا وفتكا، مثل أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، فنج لا هو بالتوازن ولا بالشامل. ولن يحقق النتائج المرجوة، لا سيما أن السجل لا يراعي الحالة السائدة في الشرق الأوسط، حيث تواصل إسرائيل احتلالها للأراضي العربية، ولا يزال في حوزتها أشد أسلحة الدمار الشامل فتكا، ولا تزال الدولة الوحيدة في المنطقة التي ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ تصر على تحديها للنداءات المتعددة التي وجهها المجتمع الدولي إليها من أجل الانضمام إلى المعاهدة وإخضاع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكان هذا ما حدا بالدول الأطراف في المعاهدة إلى التشديد في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ على ضرورة اتخاذ إسرائيل لهذه الخطوات.

وتعرب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن أسفها لكون فريق الخبراء الحكوميين لم يتوصل إلى توسيع نطاق السجل ليشمل المخزونات العسكرية والمشتريات من الإنتاج الوطني وفشل أيضا في إدراج أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، وهذا يتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ لام، الذي أنشئ السجل بموجبه.

إن هذا الفشل دليل على إخفاق السجل وبالتالي عدم صلاحيته في شكله الحالي ليكون وسيلة فعالة لبناء الثقة أو آلية للإنذار المبكر.

وفي ضوء ما سبق، ترى الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية أن من الواجب معالجة بواعث قلقها المذكورة أعلاه معالجة فعالة وبصورة تضمن المشاركة العالمية في السجل وبالتالي قيام السجل بالدور المسند إليه بوصفه وسيلة لبناء الثقة وآلية للإنذار المبكر يمكن الاعتماد عليها.